مجلة العلوم الإنسانية —— عدد 50 ديسمبر2018، المجلد ب، ص. ص 373-391 ——

الأمن البيئي بين مقاربة الأمن الوطني والأمن الإنساني

د. فوزية هوشات
كلية الحقوق
الإخوة منتوري
قسنطينة

ملخص:
لم يعد يقتصر مفهوم الأمن على أمن الدولة وحماية حدودها من العدوان الخارجي، وإنما إرتبط في الآونة الأخيرة بتهديدات جديدة مرتبطة بالبيئة، يطلق عليها التهديدات البيئية، ظهرت بفعل التطورات التكنولوجية والسلوكات البشرية السلبية الناتجة عن الاستغلال غير العقلاني للموارد الطبيعية، حيث تدهورت البيئة وأصبحت وسطا مملوءا بالمخاطر، وبسبب ذلك أعيد تعريف الأمن البيئي ليظهر كبعد من أبعاد الأمن الوطني، وكذلك كبعد من أبعاد الأمن الإنساني.
إن البحث عن تحقيق الأمن البيئي ضمن كلا البعدين يمثل مرجعية أساسية لتحقيق الأمن والإستقرار للدولة والإنسان معا.
الكلمات المفتاحية : الأمن البيئي، الأمن الوطني، الأمن الإنساني، التهديدات البيئية .

Abstract:
the concept of security is no longer confined to the security of the state and the protection of its borders from external aggression.
it has recently been associated, with new threats related to the environment called environmental threats, which have emerged from technological developments and regative human behavior resulting from the irrationl exploitation of naturel resources .
because of this environmental security has been redefined to show you out of the dimension of national security as well as a dimension of human security.
the search for environmental security within both dimensions is an essential reference for the security and stability of both the state and human beings .
Ikeywords : Environmental security , National security , Human Security, Environmental threats.

مقدّمة:

أصبحت البيئة الشاغل الأول والأهم في العالم، على إعتبار أنها تحتوي على عناصر البقاء، التي لايمكن للحياة أن تستمر بدونها، ولكن إستغلال الإنسان لهذه البيئة، مستنزفا مواردها بصفة عشوائية ومفرطة أدى إلى تلويث الأنظمة الأيكولوجية المختلفة، ناهيك عن حدوث مشكلات بيئية تختلف حدتها باختلاف نوعية وخطورة الملوثات، أهمها مشكل الأمطار الحضية، التصحر وارتفاع درجة الحرارة.
وتزداد حالة الأرض سوءا مع الإرتفاع المستمر لسكان الأرض، وظهور حروب الهيمنة على مواقع الثروات الطبيعية.

© جامعة الإخوة منتوري قسنطينة، الجزائر2018

كل هذا ساعد على ظهور تهديدات بيئية مست أمن الدولة أو شعوبها، ومن هذا المقام أصبحت حماية البيئة ضرورة أمنية يطلق عليها مصطلح الأمن البيئي، يستلزم تطبيق القوانين للحفاظ عليه، لأن الحاجة إلى الأمن يأتي من بروز شئ مخيف، أو يتم توقعه وهذا من أجل وضع الاحتياطات اللازمة لتفادي ما هو متوقع، بسبب أن الإنسان مثلما يحتاج إلى عناصر البقاء ليحي، يحتاج أيضا إلى الشعور بالأمن لكي تستمر حياته.

وبالتالي فإن دراستنا للأمن البيئي سيكون من منظور الأمن الوطني، وكذلك من منظور الأمن الإنساني، على اعتبار أن التهديدات البيئية تهدد أمن الدولة من جهة، وحياة الإنسان ورفاهيته من جهة أخرى، فهل تعتبر التهديدات البيئية أكثر خطرا عند تهديد الأمن الوطني، أو عند تهديد الأمن الإنساني.

للإجابة عن الإشكالية المطروحة قسمنا بحثنا حسب الخطة التالية: يتناول **المبحث الأول** الأمن البيئي ومقاربة الأمن الوطني، بينما تضمن **المبحث الثاني** : الأمن البيئي ومقاربة الأمن الإنساني.

المبحث الأول: الأمن البيئي ومقاربة الأمن الوطني

إن مفهوم الأمن لم يعد يرتبط فقط بالقوات المسلحة من أجل الدفاع والقتال وسباق التسلح، ولكنه صار يرتبط بصورة كبيرة بمشاكل بيئية تتعلق بالمياه، الغذاء، الغابات، الموارد، المناخ، سيما وأن الإنسان صار يمارس إعتداءات كبيرة على البيئة، تفوق من حيث طبيعتها ونطاقها ما كانت تمارسه الأجيال الماضية، فقد أوجد الإنسان بيئة جديدة لاتنفك تتحول وتتغير، وبناء على ذلك أصبحت البيئة ذات أولوية، لما أصابها من خراب ودمار يهدد حياة الكائنات البشرية الحيوانية النباتية، والأحياء الدقيقة على حد سواء.

هذا الواقع المرير جعل حماية البيئة ضرورة أمنية تستلزم تطبيق القوانين الدولية والإقليمية والمحلية والوطنية، لحماية ما تبقى منها، خاصة وأن مفهوم الأمن البيئي يفرض ذاته بين أهم مفاهيم الأمن المختلفة، بل هناك من يعتقد أن أهمية مفهوم الأمن البيئي تسمو على غيرها من مفاهيم الأمن الأخرى، ذلك لأن أي تهديد للأمن البيئي لا يؤثر على فرد أو مجموعة أفراد، وإنما تأثيره قد يمس الإنسان أينما وجد[1]، ناهيك عن المساس بأمن الدولة الذي يدخل في إطار المساس بالأمن الوطني.

ولفهم أكثر هدا الموضوع سنقوم بتحديد أهم المفاهيم المتعلقة بهذا الموضوع، من خلال التطرق لمدخل مفاهيمي للبيئة والأمن البيئي في (المطلب الأول)، بعد ذلك نتناول تعريف التهديد البيئي وأهم أنواعه في (المطلب الثاني)، وأخيرا نتكلم عن البيئة كقضية أمن وطني (المطلب الثالث).

المطلب الأول : مدخل مفاهيمي للبيئة والأمن البيئي

تعتبر كلمة البيئة من الكلمات المعاصرة، التي راجت وانتشرت في النصف الثاني من القرن العشرين، وقد إزدادت أهميتها بعدما أضحى التلوث البيئي في عالمنا اليوم كظاهرة خطيرة على حياة الإنسان والكائنات الحية، ولهذا بدأ الحديث عن حماية البيئة لأنه يرتبط بسلامة البشرية وأمنها، لأن إستمرار الحياة على كوكب الأرض مرهون بتواجد بيئة صحية متوازنة وآمنة لكافة المخلوقات دون تمييز أو تفريق، ولفهم أكثر مضمون العلاقة بين البيئة والأمن يجب أن نتطرق لتعريف البيئة في (الفرع الأول)، بعد ذلك نتناول تعريف الأمن البيئي في (الفرع الثاني) .

الفرع الأول : تعريف البيئة

لقد شاع إستخدام مصطلح البيئة، حيث أصبح مرتبطا بجميع مجالات الحياة، ومع ذلك فإن مفهوم هذه الكلمة لايزال غامضا، خاصة مع إنعدام تعريف موحد يبين ماهية البيئة ويحدد مجالاتها المتعددة.

وقد حاول كل من الفقه والمؤسسات الدولية التي تهتم بموضوع البيئة، وبعض القوانين أن تضع له تعريفا ومنه : " تمثل البيئة ذلك الحيز الذي يمارس فيه البشر مختلف أنشطة حياتهم، ويشمل كافة الكائنات الحية من حيوان، نبات والتي يتعايش معها الإنسان "[2] .

كما لخص إعلان مؤتمر البيئة البشرية، الذي عقد في أستوكهولم عام 1972 مفهوم البيئة بأنها كل شئ يحيط بالإنسان[3] .

عرّف كذلك برنامج الأمم المتحدة للبيئة، هذا المصطلح بأنه : "يعني مجموعة الموارد الطبيعية والإجتماعية المتاحة في وقت معين من أجل إشباع الحاجات الإنسانية "[4] .

نلاحظ أن أغلب التعريفات المذكورة أعلاه تتفق على أن البيئة تحوي كل الكائنات بما فيها الإنسان، الذي يعتبر أساس هذه المعادلة، والحفاظ على هذه البيئة مرهون بكيفية تعامل الإنسان مع بيئته، وهو الرأي الذي أكده مؤتمر قمة الأمم المتحدة والبيئة المنظم سنة 1982 بعاصمة السويد، سيما حق الإنسان من التواجد في بيئة تسمح له بالعيش في كرامة ورفاهية، وعلى الإنسان واجب متميز يقضي بحماية المحيط للأجيال الحالية والقادمة، وقد حدد المؤتمر أهم الإختلالات البيئية، وهي التزايد السكاني المضطرد وما ينتج عنه من إستغلال بشع للثروات الطبيعية، الشئ الذي يؤدي إلى إتلاف الثروات وتزايد نسبة التلوث [5] .

فالبيئة إذن تعتبر كمخزون ديناميكي للمصادر الطبيعية المتوفرة في وقت ما من أجل تلبية إحتياجات الإنسان، وهذه الموارد الطبيعية تنقسم من حيث التجدد إلى نوعين :

- الموارد المتجددة من المياه، الهواء، الحيوانات والنباتات والطاقة الشمسية والبشر .
- الموارد غير المتجددة، وتشمل المعادن، ومصادر الطاقة والأراضي الزراعية.

إن التدقيق في التعاريف المذكورة نجد أن هناك إختلاف حول تحديد مفهوم مصطلح البيئة، ويرجع ذلك بسبب الغموض الذي يكتنفها، هذا ما أدى بالبعض إلى القول بأن البيئة عبارة عن كلمة لاتعني شيئا لأنها تعني كل شيء[6] .

من جهة أخرى حاولت بعض القوانين المتعلقة بالبيئة، أن تعرف هذا المصطلح من بينها ما ذهب إليه المشرع المصري ضمن القانون رقم 14 لسنة 1994 حيث عرف البيئة من خلال المادة الأولى على أنها : "المحيط الحيوي الذي يشمل الكائنات الحية وما يحتويه من مواد وما يحيط بها من هواء وماء وتربة وما يقيمه الإنسان من منشآت "، وهنا نلاحظ أن المشرع المصري قد أخذ بالمفهوم الواسع للبيئة الذي يشمل الوسط الطبيعي والوسط الصناعي .

أما المشرع الجزائري، ومن خلال القانون رقم 10/03[7] فقد أكد على أن " البيئة تتكون من الموارد الطبيعية اللاحيوية والحيوية، كالهواء والجو والماء والأرض وباطن الأرض والنبات والحيوان، بما في ذلك التراث الوراثي، وأشكال التفاعل بين هذه الموارد، وكذا الأماكن والمناظر والمعالم الطبيعية ".

إن المشرع الجزائري حاول أن يجمع كل ما له علاقة بالبيئة، وبالتالي معنى البيئة ينصرف إلى ذلك الوسط الذي يعيش فيه الإنسان بما يحويه من موارد حية وغير حية، والتي يستمد منها مقومات حياته، كونها المورد الأساسي لكل أشكال الحياة[8] ومع ذلك أن التعريف الذي وضعه المشرع الجزائري رغم شموليته إلا أنه لم يذكر الإنسان كطرف أساسي في هذه البيئة، بالإضافة إلى أنه سهى عن ذكر الوسط الصناعي الذي غزا الوسط الطبيعي بشكل كبير.

الفرع الثاني : تعريف الأمن البيئي

ظهر مصطلح الأمن البيئي، مباشرة بعد الحرب الباردة، يدور حول محتواه الكثير من الجدل، ويتضمن البيئة والأمن، ورابطة معنوية غير ملموسة بينهما، يعبر عنها بالتلوث، العنف أو الحروب كمسبب للدمار البيئي وتخوف من أن التغيرات في البيئة يمكن أن يؤدي إلى منازعات وحروب داخل إقليم الدولة أو بين الدول[9] .

وبالتالي هناك علاقة تأثير متبادل بين البيئة والأمن، كما أن ظهور مفهوم الأمن البيئي ناتج عن تطور مفهوم الأمن، ويرجع النقاش حول الأمن البيئي إلى سنوات التسعينيات، حيث ظهر الأمن البيئي كمفهوم رئيسي في الدراسات الأمنية بسبب تطور الحركات البيئية في الدول المتقدمة سيما مع تزايد الإعتراف بالتهديدات التي يفرضها التغير البيئي على الأمن .

من بين التعاريف التي حاولت أن تحدد مفهوم الأمن البيئي ما يلي : " الأمن البيئي هو المتعلق بالأمان العام للناس من الأخطار الناتجة عن عمليات طبيعية أو عمليات يقوم بها الإنسان نتيجة إهمال أو حوادث أو ســوء إدارة "[10] .

الملاحظ على هذا التعريف أنه يهمل حماية البيئة فيما يتعلق بالأجيال القادمة ومستقبل البشرية، كما أن التعريف يصب إهتمامه تجاه أمن البيئة من ناحية الناس، وليس بأمن البيئة للبيئة ذاتها .

هناك تعريف آخر : " يتعلق الأمن بالنسبة للدولة ، غياب التهديدات غير التقليدية ضد الركيزة البيئيـــــة Le Substrat Environnemental الأساسية، من أجل تحقيق رفاهية شعبها والحفاظ على سلامتها الوظيفية"[11] .

هذا التعريف يسمح بتصور التغيرات التي تجعل الدولة تتحرك عندما يوجد هناك تهديد ، وهذا للحفاظ على النظم الأيكولوجية لكل دولة، الذي يعتبر كاستثمار للحفاظ على حياة الشعوب، خاصة أن بعضا من دورات الحياة في طريقها لتحولات يمكن أن تؤثرعلى الإنتاج الغذائي وعلى الصحة[12] .

الملاحظ في هذا التعريف أنه يجعل من الدولة العنصر الأساسي في الحفاظ على الأمن البيئي، وهذا من أجل تحقيق رفاه السكان وازدهاره.

المطلب الثاني : تعريف التهديد البيئي وأهم أنواعه

ينطلق مفهوم التهديدات من رصد واقع التحولات الدولية وانعكاساتها على المضامين الجديدة للأمن، حيث أصبح مدلول التهديد لفترة ما بعد الحرب الباردة غامض وغير محدد، خاصة عندما يتعلق الأمر بالتهديدات غير التقليدية.

يعرف التهديد غير التقليدي للأمن بأنه مجموعة مصادر التهديد أو قنوات إحداث الضرر التي تختلف عما يتضمنه تعريف التهديد التقليدي للأمن، والتي قد يواجهها نطاق واسع من الكيانات يمتد من الإنسان الفرد إلى الوجود الإنساني في مجمله، بما يشمل الدولة [13] .

وتظهر العلاقة بين مفهومي الأمن والتهديد، علاقة تأثير متبادل، وأن أي محاولة لتغيير مفهوم الأمن، لابد أن تبدأ بتحديد مصادر التهديد، فالباعث على الشعور بالخطر أو التهديد يستدعي الحاجة إلى إتخاذ إجراءات تهدف إلى تحقيق الأمن[14] .

وحسب تقرير فريق تابع للأمين العام المعني بالتهديدات والتحديات والتغيير الذي نشـر في 02 ديسمبر 2004، أشار إلى أن تهديدات اليوم لاتعترف بالحدود الوطنية وهي مترابطة، ويجب التصدي لها عالميا وإقليميا ووطنيا، وقد ميز الفريق ست مجموعات من التهديدات، بداية من التهديدات الاقتصادية، الاجتماعية والصراعات الداخلية بين الدول وأسلحة الدمار الشامل والإرهاب والجريمة المنظمة العابرة للحدود، ولأول مرة تم سرد التدهور البيئي بين التهديدات التي تواجه الأمم المتحدة والتي تتطلب إجراءات وقائية[15] .

وبالتالي هي تهديدات جديدة يجب تحديدها وتعريفها، خاصة وأنها مرتبطة بالبيئة، ومن هنا سنقوم بمحاولة تعرف التهديد البيئي في (الفرع الأول)، بعد ذلك سنتطرق لأهم التهديدات البيئية (الفرع الثاني).

الفرع الأول: تعريف التهديد البيئي

يستخدم التهديد البيئي كمصطلح للإشارة إلى التهديدات التي يشكلها التغير أو التدهور البيئي، التي أدت إلى وضع الحياة أو الظروف المعيشية البشرية في خطر[16] .

إن التغير البيئي العالمي، وكل القضايا المتعلقة به تمثل المشكلة الأمنية الجديدة التي ينبغي معالجتها بسرعة وبنفس وتيرة الدفاع الوطني، فإذا كان تعريف الأمن هو عدم وجود التهديد، عندئذ تكون أشد التهديدات التي تهدد بقاء المجتمعات هي التهديدات البيئية .

إن التهديد للأمن البيئي لدولة ما يمكن أن يكون إراديا أو لا إراديا، مباشر أو غير مباشر ، وقد يأتي من مصادر داخلية أو خارجية، وبالتالي نلاحظ أن نطاق التهديد يبقى في أغلب الحالات صعب التحديد، ويخضع إلى تقلبات التقدير الشخصي، فيما يتعلق بوزنها الحقيقي ولدرجة الطوارئ ولنتائجها الحقيقية[17] .

يمكن أن نتصور في مجال الأمن البيئي مجموعة من التهديدات واسعة جدا ومتباينة، كما يمكن أن نجد إجراء يحافظ على البيئة عند البعض، ولكن يمكن أن ينظر إليه عند البعض الآخر على أنه تهديد للأمن البيئي.

مع أن أغلب التعريفات المقترحة للأمن البيئي تبعد بصفة عمدية التهديدات التقليدية، أي التهديدات ذات الطبيعة العسكرية، هذا يعني أن النزاعات المتعلقة بالملكية أو مراقبة مورد ما (كالماء والبتـــرول) لا تسقط من مجال بحث الأمن البيئي[18] مع أنه وفي بعض الأحيان نجد أن امتلاك أو مراقبة هذه الموارد لا يمكن أن يكون من غير استعمال التهديد العسكري.

إن التهديدات البيئية ليست مجرد سيناريوهات نظرية للمستقبل بل هي خطر واضح وقائم، إنها تهديدات بدون أعداء وإجراءات التصدي لها عادة ما تكون باهضة جدا، كما أن التصدي لها لابد أن يتحقق من خلال التنسيق على كل المستويات، ولكن ما هي هذه التهديدات ؟.

الفرع الثاني : أهم التهديدات البيئية

إن التهديدات البيئية مجموعة من العوامل المرتبطة ببعضها البعض تتحدد بالأساس في تهديدات متعلقة بتغير المناخ (الفقرة الأولى)، بالإضافة إلى تهديدات متعلقة بالنفايات (الفقرة الثانية)، وأخيرا تهديدات تتعلق بنضوب الموارد الطبيعية (الفقرة الثالثة) .

الفقرة الأولى : تهديدات متعلقة بتغير المناخ

تعد ظاهرة تغير المناخ من الظواهر الخطيرة على حياة كوكب الأرض، فهي تؤثر سلبا على حياة الإنسان، وعلى مختلف مظاهر الحياة، وتعتبر الأنشطة البشرية الصناعية المرتفعة، التي تؤدي إلى تلويث الأوساط البيئية من الأسباب الأساسية التي أحدثت إختلالات في التوازن البيئي، بالإصافة إلى قطع اشجار الغابات أو حرقها.

أما عن أضرار التغير المناخي فتتحدد بالأساس في[19] :

- ✓ تراجع مستويات مخزون المياه.
- ✓ إرتفاع مستويات البحار بسبب ذوبان طبقات الجليد القطبي .
- ✓ إلغاء نظام الفصول الأربعة .

غير أن حدوث هذه التغيرات جاءت بصفة أساسية بسبب ظاهرتين أساسيتين :

أولا : تآكل طبقة الأوزون : تقوم طبقة الأوزون بوظيفة حماية الكائنات الحية من أشعة الشمس الفوق البنفسجية، ولهذا فقدان الأوزون تدريجيا تحت تأثير التلوث يؤدي إلى تزايد إرتفاع الحرارة، وإلى ذوبان الثلوج، مما يسبب فيضانات[20] ، ونتيجة لذلك يرتفع مستوى سطح البحر، مما يهدد قدرة عدد من الدول الجزرية الصغيرة ذات السيادة على الاستمرار ، ويعرض المناطق الساحلية لمخاطر متزايدة .

بعد إكتشاف العلماء لفجوات طبقة الأزون سنة 1985، إجتمع رؤساء العالم سنة 1987 في كندا لمعالجة مشكلة الأوزون، ودعوا إلى الحد من إنتاج مواد C.F.C وضرورة اكتشاف مواد بديلة لا تسبب ضررا بطبقة الأوزون[21] .

وقد وضعت الدول العديد من الآليات للحد من هذه الظاهرة، إلا أنها كانت غير فعالة، لأن أغلبية هذه الدول خاصة الصناعية منها تحاول حفظ توازنها الاقتصادي والعسكري.

وفي سياق المحافظة على البيئة، الذي يأتي من واقع الحفاظ على الأمن البيئي، دافعت أغلبية الدول على فكرة الجباية البيئية كأحسن وسيلة معاصرة لحماية البيئة [22]، وتهدف هذه الدول إلى فرض الضرائب للتقليل من التقهقر البيئي[23].

وهناك العديد من الدول العربية التي تبنت هذه الفكرة وأصدرت قانون الجباية البيئية، مثل تونس، الجزائر[24]، المغرب، مصر ، سوريا، الأردن ودول الخليج .

من جهة أخرى هناك قوانين تمنح المؤسسات الصناعية حوافز مالية وجمركية، سيما إذا إستوردت تجهيزات تسمح في سياق صناعتها أو منتوجاتها بإزالة أو تخفيف ظاهرة الإحتباس الحراري والتقليص من التلوث في كل أشكاله [25].

إن كل هذه الآليات إذا ما احترمت وطبقت لاشك أنها تساعد على التقليل من ظاهرة تآكل طبقة الأوزون التي تؤثر بصفة أساسية على تغير المناخ .

ثانيا : الاحتباس الحراري : يمكن تعريف ظاهرة الإحتباس الحراري، بأنها الزيادة التدريجية في درجة حرارة أدنى طبقات الغلاف الجوي المحيط بالأرض، كنتيجة عوامل كثيرة من أهمها زيادة كمية ثاني أكسيد الكربون، الميتان وبعض الغازات الأخرى في الجو، هذه الغازات تسمى بالغازات الدفيئة، لأنها تساهم في تدفئة جو الأرض السطحي.[26]

يسمى الأثر السيئ الذي تحدثه الغازات الدفيئة على المناخ ظاهرة البيت الزجاجي، إن المشكلة التي تحدثها الغازات الدفيئة هي أنها تمتص 90% من حرارة أشعة الشمس المنعكسة على سطح الأرض، وبالتالي يتم حفظ كل الطاقة الحرارية للشمس، ضمن غلاف الأرض الجوي، ويتسبب هذا بارتفاع شديد في درجة الحرارة[27].

يمكن تقليل تأثير الإحتباس الحراري عن طريق العديد من الوسائل والإجراءات من أهمها :

- ✓ إستخدام مصادر الطاقة المتجددة لغايات إنتاج الكهرباء وتدفئة المنازل، بالإضافة إلى إستخدام المواد العازلة في البنايات لتقليل ضياع الطاقة[28].
- ✓ تقليل إستخدام الأسمدة النيتروجينية، وذلك بإيجاد حلول فعالة للمحافظة على التربة[29].
- ✓ تشجيع زراعة الأشجار التي تستهلك غاز ثاني أكسيد الكربون الموجود في الجو.

إن الحرص على تنفيذ هذه الحلول لاشك أنه سيساهم في التقليل من ظاهرة الإحتباس الحراري، وهو الأمر الذي يمنع ويقلل من ظاهرة تغير المناخ .

الفقرة الثانية : التهديدات المتعلقة بالنفايات

تشكل النفايات تهديدا كبيرا للبيئة، وتنقسم النفايات إلى عدة أنواع منها :

النفايات الصلبة، وتشمل الفضلات المنزلية، والنفايات غير الخطيرة، إلا أنها تؤثر على صحة الإنسان، عند حرقها، لهذا تعمل بعض الدول على معالجة هذا النوع من النفايات من خلال إعادة تدويرها .

هناك كذلك النفايات السامة الناتجة عن المؤسسات الصناعية الكبيرة، ولإستبعاد تأثيرها يجب الإعتماد على إجراءات دقيقة فيما يتعلق بتخزينها وإعادة تدويرها ونقلها واستعادتها وتصريفها[30].

ويزداد القلق الدولي بخصوص حركة جزء من النفايات السامة والخطيرة، يتم بما يتعارض مع التشريعات الوطنية، خلافا للإتفاقيات الدولية، مما يضر بالبيئة والصحة في جميع الدول، لاسيما النامية منها .

يفترض أن تقوم الهيئات المعنية بحماية البيئة في الدول بوضع قوائم للنفايات الخطيرة في ضوء بعض المعايير كإحداث تسمم، مقاومة التحلل والقابلية للإشتعال، وكذلك القابلية للتجمع في الأنسجة الحية[31]، أو التسرب إلى المياه الجوفية التي تعتبر كاحتياط لمياه الشرب.

ولهذا تحاول أن تلتزم أغلبية المنشآت المولدة لهذه النفايات الخطيرة التخلص منها بطريقة سليمة لاتؤذي الصحة العامة ولا تضر بالبيئة، ومع ذلك هنالك بعض النفايات الخطيرة لايمكن معالجتها بطريقة آمنة، ولهذا ترخص بعض القوانين، كالقانون البلجيكي للبيئة إنشاء صندوق للحماية البيئية يساهم ماليا في إنشاء مشروعات أو شركات لإزالة أو معالجة هذا النوع من النفايات[32].

لقد أكدت إتفاقية " بازل " عام 1989 عن ضرورة التقليل من نقل النفايات الخطرة عبر الحدود إلى أدنى حد[33]، كما حذرت إتفاقية باماكو عام 1991 بشأن خطر توريد النفايات الخطرة إلى إفريقيا ودعت إلى مراقبة نقلها.

توجب التشريعات على مولدي النفايات الخطرة أو ناقليها أو القائمين على التخلص منها الإحتفاظ بسجلات لها وبتقديم البيانات المتصلة بها للجهات الإدارية المختصة، لتمارس نوعا من الرقابة على حركتها منذ نشأتها وحتى تمام التخلص منها[34].

تختلف عقوبة مخالفة احكام البتشريعات المنظمة لموضوع النفايات الخطرة من حيث شدتها حسب جسامة المخالفة، ويلاحظ ضعف العقوبات في الدول النامية، حيث غالبا ما تقتصر على غرامة أو الحبس لمدة قصيرة، أما في الدول المتقدمة فإن العقوبة قد تصل إلى السجن لمدة عشر سنوات، أما الغرامة فتكون جد مرتفعة[35].

نجد كذلك النفايات المشعة الناتجة عن دورة الوقود النووي، وكذلك عن التطبيقات النووية التي تستخدم في الطب والبحوث الصناعية [36].

ولتفادي أي تأثير خطير، تعمل معظم الدول في إطار تعاون وتنسيق دولي وإقليمي على عدم السماح بتخزين النفايات الشديدة الإشعاع، أو إلى التخلص منها على مقربة من البيئة البحرية أو عدم تناقلها عبر الحدود، ويتطلب ذلك إتباع الطرق الأكثر أمنًا من حيث التخزين، بحيث لاتشكل خطرا على البشرية والبيئة، وفقا لما تنص عليه القوانين الدولية.

الفقرة الثالثة : التهديدات المتعلقة بنضوب الموارد الطبيعية

إن الموارد الطبيعية هي كل ما تؤمنه الطبيعة من مخزونات طبيعية تساعد على بقاء الإنسان وتتحدد في : مجموعة الموارد غير الحية، وهي الماء والهواء، وطاقة الشمس، والمعادن ومصادر الطاقة.

ومجموعة الموارد الحية التي تتضمن النباتات الطبيعية بجميع أشكالها والحيوانات البرية والبحرية.

وقد أدى الإستغلال المفرط لهذه الموارد من الإنسان، سيما تلك الموارد غير المتجددة إلى ظهور تهديدات تتمثل في :

أولا : خسارة التنوع البيولوجي : نظرا للتدخلات المستمرة للإنسان على الطبيعة، فقد أدى ذلك إلى حدوث تغيرات في النظم الأيكولوجية، وخسائر غير مسبوقة في التنوع البيولوجي النباتي والحيواني، وكذلك في التنوع الوراثي، ويتعرض التنوع الحيوي لكثير من صور التهديد التي تنذر بخطر فناء العديد منها[37]، من جهة أخرى يساهم تغير المناخ ضغطا إضافيا على النظم الأيكولوجية، حيث نجد مثلا الأعشاب الطبية قد واجهت خطر الإنقراض بسبب الإستعمال العشوائي وغير المنظم لها، ثم أن الصيد غير المنظم لبعض الحيوانات البرية ساعد على إختفاء العديد من الأصناف المهددة بالإنقراض.

ثانيا : إزالة الغابات : الغابات هي إحدى عناصر النظم الطبيعية التي تعتمد عليها البيئة في تحسين الأجواء وإنتاج الأكسجين والحد من التصحر وانجراف التربة، فهي تساهم مساهمة فعالة في إستمرار حياة الإنسان وتلبية إحتياجاته ورفاهيته، وقد أدى تحويل الغابات في جميع أنحاء العالم نظرا لاحتياجات الإنسان المتزايدة للأراضي وتوسيع الزراعة وسوء الإستعمال بيئيا[38]، واستعمال أخشاب الأشجار في الصناعة، إلى إختفاء مساحات شاسعة منها .

كما أن الحرائق التي تشهدها الغابات والرعي غير المنظم، ناهيك عن الأضرار الجسيمة الناجمة عن الملوثات المحمولة جوا، كل هذا ساعد على القضاء على مساحات كبيرة من الغطاء الغابي.

إن الحفاظ على الغابات في العالم يتطلب حمايتها والتكثيف من التشجير بغية إستمرار واستعادة التوازن الأيكولوجي، وأي إستعمال للغابات باعتبارها موردا رئيسيا من موارد التنمية يشترط أن يكون في إطار الإستعمال الرشيد الذي لايتعارض والبيئة من خلال وضع تدابير جدية تتظافر فيها الجهود على الصعيد المحلي، الإقليمي والدولي.

ثالثا : التصحر : يعتبر التصحر مشكلة عالمية تعاني منها العديد من الدول، ويعرف على أنه تناقص في قدرة الإنتاج البيولوجي للأرض أو تدهور خصوبة الأراضي المنتجة بالمعدل الذي يكسبها ظروف تشبه الأحوال المناخية الصحراوية[39].

تكثر هذه الظاهرة في المناطق القاحلة وشبه القاحلة، والمناطق الجافة نتيجة عوامل عدة أهمها: تغير المناخ والأنشطة البشرية[40].

ولعل أهم الأسباب التي ساعدت على تفاقم ظاهرة التصحر هي الزراعة الحديثة وإجهاد التربة، واستنزاف موارد المياه، إزالة الغابات[41]، إنجراف التربة، والزحف الكبير للكثبان الرملية باتجاه الأراضي الصالحة للزراعة.

ولمحاربة التصحر، هناك أساليب عديدة إقترحها الخبراء أهمها :

- ✓ إستخدام مصادر الطاقة المتجددة بدلا من إستخدام حطب الوقود، مما يحافظ على الغطاء النباتي[42].
- ✓ العمل على زيادة المقدرة الإنتاجية للتربة، مع مراعاة صيانة خصوبتها والحد من تدهورها[43].
- ✓ إصدار القوانين والتشريعات التي تساهم في مكافحة ظاهرة التصحر .
- ✓ تشجيع البحث العلمي في مجال مكافحة التصحر والزحف الصحراوي والجفاف.
- ✓ العمل على إيقاف وتثبيت الكثبان الرملية بواسطة إقامة الحواجز والتشجير.

رابعا : نضوب المياه : تكون المياه سيما العذبة منها عصب الحياة لكل الكائنات الحية، فهي بالتالي من العناصر البيئية الهامة والضرورية، وتمثل المياه العذبة 03% من الحجم الكلي لمياه الأرض، ورغم ضآلة هذه النسبة، فإنها تواجه مشاكل لاحصر لها تتمثل في التدهور المضطرد في نوعيتها وفي صلاحياتها بسبب التلوث الناشئ عن الأنشطة البشرية وعن الكثافة السكانية الكبيرة[44].

يعتمد مئات الملايين على هذه الثروة الطبيعية لتأمين شربهم ونشاطهم الزراعي والصناعي، وبما أن الإنسان أصبح يستخدم المياه بطريقة أسرع من تجديدها، فإن هذا الأمر أدى إلى إستنزافها، وتم طرح مسألة نضوب المياه، هذه الأخيرة يمكن أن تسبب أزمة تترتب عنها نزاعات بين الدول حول هذا المصدر الإستراتيجي .

لذلك أصدرت الدول العديد من القوانين الخاصة بترشيد إستخدام المياه ومنع تلوثها، واعتبرت أن الماء يعد جزءا من الثروة العامة المشتركة للأمة، وأن حمايته والمحافظة عليه وتطوير مصادره تمثل مصالح عامة[45].

ومن خلال بعض الإستشرافات طرح الخبراء العديد من الحلول، لاسيما ما يتعلق منها بالاعتماد على تحلية مياه البحر، على إعتبار أن مجال الزراعة يستنزف ما يزيد على 70% عالميا و 85% بالدول العربية من الموارد المائية، مع ضخ هذه المياه في خزانات المياه الجوفية لإستعادة مستوياتها الطبيعية[46].

وتعتبر بعض الدول أن مسألة توفير المياه أحد قضايا الأمن القومي، لهذا تقوم بإعادة تدوير مياه الصرف وإعادة إستخدامها لسقي المحاصيل الزراعية.

ومع كل المشاكل التي يطرحها نضوب المياه، هناك مسألة تلوث العديد من الأنهار، وهذا في حد ذاته يعقد الوضع أكثر مما عليه، على إعتبارأن ذلك يهدد صحة الإنسان.

المطلب الثالث : البيئة كقضية أمن وطني

حسب نظرية العقد الاجتماعي المعد من المفكر " جون جاك روسو " يتجمع البشر ضمن جسم سياسي يتمثل في الدولة، وهذا من أجل الحفاظ على الأمن، الذي يتم ربطه بالحفاظ على الحياة في الدولة، أي حمايتها داخليا ضد كل ثورة، وحمايتها خارجيا من كل اعتداء وهذا ما تم تسميته بالأمن الوطني أو القومي[47].

في السنوات الأخيرة لاحظ بعض المختصين في التحليل الإستراتيجي ظهور بعض الأبعاد غير العسكرية للأمن، والتي احتلت مكانة هامة في تصرفات الدولة، وقد وضعت الدولة هذه التهديدات الجديدة ضمن أولوياتها وأهدافها، ولاشك أن حماية البيئة تأتي ضمن هذه الأهداف والجديرة بتوظيف الكثير من قوى الدولة[48]، وهذا للحفاظ على ما يعرف بالأمن الوطني.

وبالتالي فقد تم دمج القضايا المرتبطة بالتدهور البيئي وندرة الموارد في الوقت الحالي ضمن إستراتيجيات الأمن الوطني للدولة مثلها مثل قضايا اخرى كثيرة.

خلال القرن العشرين، لم تكن العديد من المشاكل المرتبطة بالتدهور البيئي تحظى بالاهتمام، لكن سرعان ما تم تسييس القضايا البيئية بدعم من الحملات الكبرى التي قامت بها منظمة السلام الأخضر[49].

تم فيما بعد أمننة البيئة في السياسة العامة، وبدأت البيئة تأخذ موقعا بالنسبة للأمن الوطني مع بداية القرن الواحد والعشرين .

إن الأمن القومي ما هو إلا مزيج من القدرة الشاملة للدولة والقوة المؤثرة لها، وحسن الجوار والعلاقات الدولية المعتلة المبنية على التحالف والتكامل، والتعاون، وأن تتوقع الدولة وجود أنواع من التهديدات، وأخطرها التهديدات البيئية والإعتداء على عناصر البيئة وتستعد لمواجهتها يوما بعد آخر، بأنسب الطرق ووفق أولويات للتعامل معها من حيث تجنبها أو التقليل من آثارها أو القضاء عليها إن أمكن[50].

إن التدهور البيئي قد يظهر أكثر في دول الجنوب بسبب النمو السكاني الكثيف التي تعرفها هده المناطق، وانتشار الأمراض، والصراعات وعدم الإستقرار، الذي يزيد من الدمار البيئي، وقد عانى من هذه الآثار بعضا من الدول الإفريقية ما أدى إلى مستويات غير مسبوقة من الهجرة غير الشرعية، الأمر الذي أثر على السيادة الوطنية لبعض الدول.

وتعتبر أزمة دارفور أصدق مثال على هذه الحالة، حيث بدأ النزاع في دارفوركأزمة أيكولوجية، وكان التغير المناخي كأحد أهم الأسباب التي أدت إلى تفاقمها، وذلك بسبب تناقص كمية التساقط والجفاف في جنوب السودان، وهذا ما أدى إلى حدوث أزمة حادة في الماء والغذاء، كما كانت هذه الأزمة وراء الهجرة الجماعية لسكان هذه المنطقة، وبالتالي تكون للنزاعات والحروب آثار سلبية على البيئة وتضر الأمن البيئي الذي يمكن أن يمس بالأمن القومي أو الوطني.

إن المشاكل البيئية التي يمكن أن تضر بالأمن الوطني للدولة تكون بسبب مصدرها أو لخطورتها، والتي تظهر على درجات مختلفة حسب المشاكل التي تترجم من خلال الإضطرابات الاجتماعية وعدم الاستقرار السياسي، بالإضافة إلى الصعوبات الاقتصادية، ناهيك عن خروقات السلامة الإقليمية والتوترات الدبلوماسية حتى أنه يمكن أن تتطور إلى حرب مفتوحة[51].

إن الارتباط الموجود بين الأمن الوطني والمتغير البيئي يتم فحصه من جانبين : يعالج الجانب الأول مشاكل البيئة كعامل أساسي للأمن، وتستند السيناريوهات على المواجهات الناتجة عن النزاعات الايكولوجية المحلية و الجهوية التي تتحدد أساسا في التلوث، الإستغلال المفرط لمورد مشترك ... إلخ ، أو من خلال تحول لعلاقات القوة داخل جهة، أو بين عدة جهات، الذي يكون نتيجة إضطرابات بيئية أساسيـة (بسبب تغيرات مناخية ، تصحر ... إلخ .

يعالج الجانب الثاني المشاكل البيئية التي تعتبر كعامل تبعية لانعدام الأمن، في هذه الحالة إن العداءات البيئية لاتمس الأمن الوطني للدولة إلا بطريقة غير مباشرة عندما تساهم في تفاقم التوتر أو النزاعات السياسية، الاقتصادية، الاجتماعية أو العسكرية الموجودة، أو من خلال إضافة لها أبعاد جديدة[52].

إن مقاربة الأمن الوطني تعتبر التغير البيئي تهديدا أمنيا لوحدة مرجعية هي الدولة، وتقوم بدراسة الطرق التي يمكن من خلالها للتدهور البيئي أن يكون عاملا مسببا في نشوب النزاعات والحروب بين الدول.

إن اللجنة الدولية للبيئة والتنمية لاحظت وجود علاقة بين الأمن البيئي وصراع الدول، حيث أن هناك دول دخلت في صراعات وحروب لإثبات حقها في المواد الأولية البيئية (مياه، أرض) أو لمقاومة السيطرة الأجنبية عليها أو للوصول إلى مصادر الطاقة، أو لبسط نفوذها على أراضيها أو أحواض الأنهار أو لملكية الممرات المائية، أو أي مصدر من مصادر البيئة، ويتوقع أن تتزايد المنازعات كلما شحت المصادر[53].

وتزداد الصراعات بانعدام أنظمة مشتركة أو إتفاقيات لتقاسم المياه أو بسبب قدم القوانين الدولية[54].

وتعد السيطرة على المصادر الطبيعية من الأمور الإستراتيجية الهامة في مفهوم الأمن البيئي، ومهمة جدا لأمن أي دولة، وتعني السيطرة بسط النفوذ والحماية والتأمين لهذه المصادر ومنع الغير من استغلالها أو الانتفاع بها، فهذه المصادر حق أصيل للدولة وتعد من أسس كيانها السياسي[55].

وأشار تقرير برنامج الأمم المتحدة للبيئة في مارس 2009 بعنوان : " من النزاع إلى بناء السلام: دور الموارد الطبيعية والبيئة "، إلى أن 18 نزاعا عنيفا على الأقل منذ 1990 أذكاها إستغلال موارد طبيعية، وأن 40% على الأقل من جميع النزاعات داخل الدول في السنوات الستين الأخيرة كان لها إرتباط بموارد طبيعية[56].

وعلى رأس المصادر الطبيعية للبيئة في الدولة تأتي الأرض، حيث شح الأراضي، وخاصة الزراعية منها، تعد سببا هاما للنزاعات بين الدول، وخاصة بعد تدهور البيئة الزراعية نتيجة للتصحر وزوال الغابات وتغير المناخ، كما تعتبر الأراضي الزراعية عنصرا جغرافيا وهدفا إستراتيجيا للدول، طالما أمكن الإحتفاظ بها واستغلالها من أجل توفير الغذاء ومظاهر النماء للمجتمع[57].

إن فحوى البعد البيئي في الأمن القومي هو الإطمئنان على الثروة البيئية، توفيرها والمحافظة عليها من أجل أجيال الغد.

ومع ذلك هناك الكثير من الفقهاء والمفكرين الذين يرفضون إعتبار التغير البيئي كتهديد أمني، أو كسبب مباشر للنزاع، وإنما هو عامل مساعد يتفاعل مع عوامل إجتماعية أخرى تؤدي إلى نشوب نزاعات داخلية أو دولية[58].

إن المشاكل البيئية يمكن كذلك أن تؤدي إلى التعاون ما بين الجماعات بدلا من النزاع ، وبالتالي إن ربط القضايا البيئية بالقضايا الأمنية، يمكن أن يكون مساعدا في معالجة المشاكل البيئية .

خلاصة القول إن العلاقة بين التغير البيئي والنزاعات العديدة معقدة، ولا يمكن دائما إعتبارها كتهديد للأمن القومي، بل تؤدي أكثر إلى تهديد أمن الإنسان، وهذا ما يجعلنا ننتقل من الحديث عن البيئة كقضية أمن وطني إلى الحديث عن البيئة كقضية أمن إنساني.

المبحث الثاني : الأمن البيئي ومقاربة الأمن الإنساني

إن محاولة تحليل المشاكل البيئية من منظور الأمن الإنساني، سيتخذ الأمن البيئي لا محالة من الإنسان مرجعية أمنية، وفي نفس السياق ستعتبر التغيرات البيئية تهديدا لحياة الإنسان وكرامته.

يقوم الأمن البيئي من منظور الأمن الإنساني حول التغير البيئي، ويرفع من أهمية بعض الأخطار على حساب أخطار أخرى، ولكن إدراج القضايا البيئية ضمن أجندة الأمن الإنساني لاينفي نهائيا دور الدولة في عملية الأمننة هذه، لأن الأفراد لايمكنهم التعدي على الدولة، ويتطلب الأمر التعاون بين الطرفين للتخفيف من حدة التغيرات البيئية للتقليل من حالات اللا أمن[59].

بما أن التهديدات الأمنية التي يمكن أن تمس أمن الدولة لم تعد عسكرية محضة، بل صارت ذات طابع غير عسكري (إقتصادية، بيئية، سياسية واجتماعية)، أي نلاحظ أن هناك محاولة للإنفلات من هيمنة الدولة كوحدة مرجعية وحيدة، وتم لفت الإنتباه إلى وحدات كانت مهمشة خلال حقب ماضية هي الإنسان، وهو إعتراف صريح بأن الأمن القومي لايحقق بالضرورة حياة أفضل للشعوب، وهذا ما أثار مفهوم الأمن الإنساني، ولتوضيح أكثر العلاقة الموجودة بين الأمن البيئي والأمن الإنساني، نتطرق لظهور مفهوم الأمن الإنساني وخصائصه فـــــــي (المطلب الأول)، ثم نتناول أبعاد الأمن الإنساني في (المطلب الثاني)، وفي الأخير نتعرض لآثار التهديدات البيئية في (المطلب الثالث).

المطلب الأول : مفهوم الأمن الإنساني وخصائصه

إن الأمن الإنساني كفكرة يعود إلى سنوات طويلة، لكن كمفهوم فقد ظهر في النصف الثاني من القرن العشرين كنتيجة لمجموعة من التحولات العالمية، لاسيما تلك المتعلقة بالنزاعات الداخلية وما ترتب عنها من ضحايا في صفوف المدنيين، وعولمة بعض الظواهر البيئية، كما أن العالم أصبح يواجه خلال التسعينيات أنماطا جديدة من التهديدات والتحديات أصبحت تتجاوز إطار الدولة، ولا يمكن معالجتها بالوسائل العسكرية التقليدية، ومنها إنتشار الفقر، تفشي الأوبئة، تهريب المخدرات، الإرهاب الدولي والتلوث البيئي.

هذه الأشكال الجديدة من التهديدات عالجها تقرير التنمية الإنسانية لعام 1994 الصادر من البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة والذي يعتبر أول من نظر لمفهوم الأمن الانساني، ولفهم أكثر محتواه

سنتناول مفهوم الأمن الإنساني في (الفرع الأول)، بينما نتطرق لخصائص الأمن الإنساني في (الفرع الثاني) .

الفرع الأول : مفهوم الأمن الإنساني

لتحديد مفهوم الأمن الإنساني يتعين الإعتماد على تقرير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي الصادر سنة 1994 الذي عرفه على أنه : " التحرر من الخوف والتحرر من الحاجة"، هي عبارة تعود إلى الرئيس الأمريكي الأسبق فرانكلن روسفالت.

يمكن أن نعتبر هذين العنصرين كأحد الركائز الأساسية لتأسيس الأمم المتحدة سنة 1945، وقد تم تغليب عنصر التحرر من الخوف، عندما تعهدت هيئة الأمم المتحدة بمحاربة النزاعات والحروب وحفظ السلام عبر العالم(60).

أما أهم المرتكزات الأساسية التي إنطلق منها تقرير التنمية الإنسانية لعام 1994 فيتلخص في التالي :

- ✓ التركيز على التحرر من الخوف والتحرر من الحاجة.
- ✓ التأكيد على أربع خصائص هي الكونية، الترابط، الوقائية، مركزية الإنسان.

لقد أكد تقرير التنمية الإنسانية سنة 1994 أنه من الضروري الإنتقال من الأمن القومي(61) إلى الأمن الإنساني ، وهذا من أجل حفظ حياة الإنسان وكرامته .

ومع أن الأمن الإنساني لايحوز على تعريف متفق عليه، لأن المخاطر التي قد تهدد الناس غير قابلة للحصر، إلا أن هناك تعريف وضعته اللجنة العالمية للأمن الإنساني، عرفته على أنه : " جاء لحماية الجوهر الحيوي لحياة جميع البشر بالطرق التي تعزز حريات الإنسان وإنجازاته، والتي تشمل حقوق الإنسان، الحكم الراشد، التعليم، الصحة الجيدة، الرفاه، حرية أجيال المستقبل في إمتلاك بيئة طبيعية صحية(62).

إن أمن الإنسان وفق هذا التعريف لايقتصر على البقاء على قيد الحياة، بل يجب وضع الأشخاص المعرضين للخطر على مسار يكون أكثر أمانا من خلال تعزيز صمودهم في وجه التهديدات، مع توفير كل أسس الحياة الكريمة في جميع الميادين.

تم تعريف كذلك الأمن الإنساني حسب تقرير التنمية الإنساني لعام 2009 (تحديات أمن الإنسان في البلدان العربية هو : " تحرر الإنسان من التهديدات الشديدة المنتشرة والممتدة زمنيا وواسعة النطاق التي تتعرض لها حياته وحريته "(63).

إن الأمن الإنساني يركز على الأفراد والمجتمعات بدلا من الدول، كما أنه يقوم على فكرة أن امن الدول ضروري لكنه ليس كافيا لتحقيق بقاء البشر وأمنهم، إنه يؤكد على وجود تهديدات عسكرية وأخرى غير عسكرية، إذ يعد أمن وبقاء الأفراد جزءا مكملا لتحقيق الأمن العالمي، فهو يكمل مفهوم الأمن القومي ولا يحل محله، كما أن تحقيق الأمن الإنساني يعتمد على أدوات جديدة، منها دور المنظمات غير الحكومية(64).

إن الأمن الإنساني يحاول أن يبني مجتمعا عالميا، حيث أن سلامة الفرد تعتبر من أولوياته، التي يجب على الكل حمايتها، لأن تهديد الفرد سيؤدي إلى تهديد البشرية جمعاء.

الفرع الثاني : خصائص الأمن الإنساني

كما سبق وأن ذكرنا أعلاه، يحدد تقرير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي PNUD أربعة خصائص أساسية لتحديد مفهوم الأمن الإنساني وهي(65):

1 ـ الأمن الإنساني كوني universelle أي يخص كل البشر، في كل مكان إذ هناك عدة تهديدات مشتركة لكل البشر مثل البطالة، المخدرات ، التلوث، وانتهاكات حقوق الإنسان.

2 ـ مكونات الأمن الإنساني مرتبطة ومتكاملة، حيث تعتمد كل واحدة على الأخرى، فعندما يتعرض الأمن للتهديد فإن كل الأمم معنية بذلك لأن المجاعة، الأوبئة، الفقر، التلوث، تهريب المخدرات، الإرهاب، ليست أحداثا معزولة ومحصورة في حدود وطنية .

3 ـ الوقاية المبكرة هي أسهل من التدخل اللاحق في صيانة الأمن الإنساني، ذلك أن التعامل مع تلك التهديدات في مراحلها الأولى يكون أقل تكلفة، ويضمن أحسن النتائج للتقليل من النتائج السلبية.

4 ـ الأمن الإنساني محوره الإنسان .

5 ـ التفاوت من حيث ظروف إنعدام الأمن الإنساني من بلد إلى آخر ومن مجتمع إلى آخر وباعتباره مفهوما واسعا ومرنا فإنه يختلف باختلاف السياقات، كما يتم وضع إستراتيجيات للحفاظ على الأمن من مختلف أبعاده واستنادا إلى إحتياجات المواطن وقدرات المجتمعات المتضررة[66].

هي إذن أهم الخصائص التي تميز الأمن الإنساني، فما هي أبعاده ؟.

المطلب الثاني : أبعاد الأمن الإنساني

بما أن للأمن الإنساني أبعاد كثيرة، سنقوم بتحديد أهمها في (الفرع الأول)، مع التركيز على الأمن البيئي كبعد من أبعاد الأمن الإنساني في (الفرع الثاني) باعتباره محور دراستنا التي سنركز عليها .

الفرع الأول : أهم أبعاده

يتكون الأمن الإنساني من سبعة أبعاد مترابطة ومتكاملة، التي تتعلق بمختلف جوانب حياة البشر وهي:

.الأمن الإقتصادي : أي ضمان الحد الأدنى من الدخل لكل فرد .

.الأمن الغذائي : أي ضمان الحد الأدنى من الغذاء لكل فرد .

.الأمن الصحي : أي ضمان الحد الأدنى من الحماية والرعاية الصحية من الأمراض والوقاية منها .

.الأمن البيئي : يقصد به حماية الإنسان من الكوارث الطبيعية والحفاظ على البيئة من إستدمار الإنسان .

.الأمن الشخصي : يعني حماية الإنسان من العنف المادي من طرف الدولة، الدول، والفواعل عبر الدولية.

.الأمن المجتمعي : الذي يقوم على ضمان الإستمرار في العلاقات الإجتماعية التقليدية والقيم من العنف العرقي والطائفي .

.الأمن السياسي : الذي يضمن للبشر العيش في مجتمعات تضمن وترقي حقوق الإنسان.

نلاحظ إذن أن الأمن الإنساني مرهون بالضرورة بالإعتراف بحقوق متكاملة تغيب فكرة الإستثناء، وتؤكد على شرط التمكين الفعلي للحقوق بطريقة تمكن الإنسان من ثلاثة أشياء هي : الحياة واستمراريتها، الكرامة.

يعتبر الأمن الإنساني فكرة مختلفة جدا في إطار العلاقات الدولية، يشير إلى فكرة أعمق وأوسع بكثير من الإنشغال التقليدي بالأمن القومي المرتبط بخطر الغزو العسكري، لأنه يسعى لتوفير حياة أفضل في ظل الأمن والرفاه.

الفرع الثاني : الأمن البيئي كبعد من أبعاد الأمن الإنساني

يعتبر الأمن البيئي أحد أهم أبعاد الأمن الإنساني بسبب تأثيره ذو الطابع السلبي على حياة الإنسان، وبالتالي هناك علاقة وطيدة بين البيئة، الأمن والإنسان، التي تظهر كعلاقة متداخلة، وهذا من أجل عكس إهتمامات تعني الإنسان بالدرجة الأولى، فأنواع الأمن البيئ نجدها تؤكد على العمليات الأساسية التي تؤثر في المحيط الحيوي ذات الصلة المباشرة بالأنشطة البشرية.

يعد الأمن البيئي أحد مركبات الأمن الإنساني ويظهر ضمن ثلاث مستويات : الفردي، الوطني والعالمي .

تختلف المسؤولية والتشريعات بين هذه المستويات، فالفرد يمتلك سلوك بيئي يتعامل به مع نشاطاته تجاه الموارد، وهو بذلك يحتاج إلى أن ينظم ويرشد إستخداماته وفق قوانين وتشريعات ملزمة، مصدرها المستوى الوطني، هذا الأخير يستمد قوانينه من المنظومة الدولية وتشريعاتها تجاه المحافظة على البيئة.

إن الفرضية التي إنبثق عنها مفهوم الأمن البيئي هي أن الضغط المتزايد على نظم دعم الحياة في الكرة الأرضية، والإستغلال المفرط للموارد الطبيعية يحملان أخطارا تهدد صحة الإنسان ورفاهيته، وهي لاتقل في درجتها عن الأخطار العسكرية التقليدية[67].

لقد أكدكلود فوسلر وبيتر جيمس أن الأمن البيئي يعني القدرة على الإعتماد على إستمرارية عمل الأنظمة الطبيعية، التي تساهم في رفاه وخير الإنسانية، وقد حددها الكاتبين في[68]:

. الحفاظ على مزيج معتدل وغير خطر من الغازات في الغلاف الجوي للأرض .

.تنظيم الدورة الهيدروليكية التي توفرالماء العذب على نحو يقلل من حدوث الفيضانات والجفاف إلى أدنى حد ممكن .

.الحفاظ على التربة الخصبة الضرورية للزراعة والغابات .

.صيانة المكتبة الجينية الضخمة التي إستمدت منها البشرية أساس الحضارة الإنسانية.

كل هذه الأعمال ضرورية للحفاظ على حياة البشر ومعظم أنواع الكائنات الحية على سطح الأرض، والأمن البيئي يستلزم عدم تعريض هذه الكائنات بشتى أنواعها للخطر من خلال تدمير الأنظمة البيئية أو الدورات المناخية.

هذه المشاكل البيئية التي تشكل مخاطر جديدة تهدد أمن الإنسان، عندما تؤثر سلبا، بشكل مباشر أو غيرمباشر على صحة ورفاه الإنسان، سواء كانت من صنع الإنسان أو بفعل الطبيعة[69]، كم أن تأثير التهديدات البيئية كبير على الأمن الإنساني لأنها تؤثر على أغلب المجالات التي تعني الإنسان .

المطلب الثالث : اثار التهديدات البيئية

تؤثر التهديدات البيئية على مجالات مختلفة، سنتطرق لأهمها وهي : الأمن الغذائـي (الفرع الأول)، ثم الأمن الصحي (الفرع الثاني)، والأمن الإقتصادي (الفرع الثالث)، والأمن السياسي (الفرع الرابع)، وأخيرا الأمن الإجتماعي (الفرع الخامس).

الفرع الأول : أثر التهديدات البيئية على الأمن الغذائي

إن الأمن الغذائي هو حق الفرد في غذاء صحي وجيد من حيث الكمية والنوعية، لأن الغذاء هو الذي يوفر للجسم الطاقة ويضمن له الوقاية من الأمراض، وهذا الغذاء مصدره الإنتاج النباتي والحيواني وصيد الأسماك، وبما أن البيئة تعتبر مصدر الغذاء، فإن التدهور البيئي قد أثر سلبا على أمن الإنسان الغذائي[70].

ويمكن تعريف الأمن الغذائي على أنه مقدرة البلد على تأمين المواد الغذائية اللازمة لتغذية الإنسان بشكل يلبي الإحتياجات الضرورية والأساسية لنموه وبقائه في صحة جيدة، وكذلك مقدرة البلد على توفير مخزون من المواد الغذائية الأساسية يلجأ إليها في حالة حدوث كوارث طبيعية تقلل من إنتاج الغذاء، أو في حالة تعذر حصول ذلك البلد على المواد الغذائية التي يحتاجها عن طريق إستيرادها[71].

والأمن الغذائي حسب تعريف FAO لايعني توفر الغذاء فقط بل يتضمن أيضا الحصول على الغذاء وجودته[72].

تؤدي التغيرات المناخية من جفاف وفيضانات إلى إلحاق الضرر بالمحاصيل الزراعية، وهو ما يؤثر على إنخفاض الإنتاج الغذائي، مما يسبب إنتشار الجوع وهو ما يعرف بانعدام الأمن الغذائي بالنسبة للفرد ولسكان الدولة.

نلاحظ بالتالي أن هناك أسباب كثيرة تساهم في تهديد الأمن الغذائي من جراء تخريب البيئة، لهذا يتوجب على المجتمع الدولي التوقف عند مشكلات هذا التهديد لإيجاد الحلول الناجعة والفعالة.

الفرع الثاني : أثر التهديديات البيئية على الأمن الصحي

تعاني الكثير من الدول من الفقر والتخلف والأمراض والأوبئة، وهذه العوامل تهدد ما يعرف بالأمن الصحي والذي يتلخص في إمكانية الحصول على الرعاية الصحية والوقاية من الأمراض أوجملة المؤثرات المباشرة أو غير المباشرة التي تهدد حياة وصحة الأفراد[73]، إذ توجد علاقة مباشرة بين نوعية البيئة ونوعية الصحة، سيما إذا عانت هذه البيئة من التلوث، حيث كلما كانت البيئة ملوثة إنتشرت

الأمراض وتدهورت صحة الإنسان، ويشكل الماء أكثر مشكلة، حيث يعتبر تلوث الماء عامل أساسي في إنتشار أمراض عديدة، كالكوليرا والتيفويد، وهذه الأمراض كانت سبب وفاة ملايين الأطفال، الذين يلقون حتفهم كل سنة بسبب الأمراض المرتبطة بالإفتقار إلى مياه الشرب الصالحة، والرعاية الصحية غير الكافية وقلة النظافة[74]، كما توجد الكثير من الكائنات التي تنشر الأمراض، مثل البعوض، سيما إذا كانت تلك المناطق تنتشر فيها المستنقعات، في ظل إرتفاع درجة الحرارة والرطوبة .

وأشار علماء المناخ إلى زيادة إنتشار العديد من الأمراض المنقولة عن طريق الحشرات مثل : الملاريا، الحمى الصفراء، الطاعون، الليشمنيوز، وهذا بسبب تغير المناخ العالمي، وانعدام الصرف الصحي وانعدام المياه النظيفة والتي توفر ظروفا ملائمة لتكاثر الحشرات الناقلة للأمراض.

من جهة أخرى هناك صلة وثيقة بين الزراعة والصحة، حيث يتمتع السكان بصحة جيدة إذا إعتمدوا في تغذيتهم على محاصيل خالية من المبيدات الكيمياوية ومستدامة، ولكن في السنوات الأخيرة بدأ الحديث عن أغذية معدلة وراثيا يتم إنتاجها باستخدام الهندسة الوراثية والتكنولوجيا الحيوية، بهدف تحسين الجودة أو زيادة الإنتاج أو مكافحة الأمراض والآفات والجفاف.

إن المنتجات المعدلة وراثيا تسبب مشاكل صحية للإنسان بسبب تغير التركيب الوراثي لها فهي تصبح ناقلة لجينات قد تستمر للأجيال القادمة، ولم يعد من السهل التمييز بين الأغذية الطبيعية والمعدلة جينيا، مثلا في الولايات المتحدة الأمريكية نجد أن ربع الأراضي الزراعية مزروعة بالنباتات المعدلة وراثيا، وهو ما يجعلنا نواجه نوعا جديدا من التلوث هو التلوث الجيني الذي يصعب التكهن من أخطاره، بل ويعتقد بأنه أخطر من التلوث الكيميائي أو الإشعاعي[75].

ولهذا ينصح الكثير من العلماء عدم التسرع في طرح هذه الأغذية من دون إجراء الإختبارات الكافية، لأن المخاطر الصحية ربما لاتظهر في الحال، لكن في أجيال قادمة[76].

يجب بالتالي وضع قوانين رادعة تلزم تحليل الأغذية لمعرفة ما إذا كانت معدلة أم لا، مع ضرورة توعية المواطنين المستهلكين عن نوعية هذه الأغذية.

إن الأمن الصحي مرتبط إلى حد كبير بحماية المياه والأغذية التي يستهلكها الإنسان، ولهذا الحفاظ على بيئة ذات نوعية تساعد على الحفاظ على صحته .

الفرع الثالث : أثر التهديدات البيئية على الأمن الإقتصادي

إن الأوضاع البيئية المتردية إنعكست سلبا على الأمن الإقتصادي، وهذا ما أكده خبراء المناخ، حيث تساهم التقلبات المناخية في التأثير على المحاصيل الزراعية التي تعتمد في سقيها على الأمطار، كما يعتبر الجفاف أكثر التهديدات البيئية على الحياة الاقتصادية لأن القطاع الزراعي في معظم الدول النامية يعتمد على الأمطار.

تشكل الفيضانات كذلك عائقا لتطور بعض الدول التي تعاني من هذه الظاهرة، وعندما تتكرر كثيرا، تكون لها آثار سلبية طويلة المدى على النمو الإقتصادي والتنمية.

إن التذبذب في الإنتاج الزراعي، قد يجعل هذه الدول تابعة إقتصاديا، على إعتبار أنها تستورد منتجات غذائية ضرورية، كالقمح مثلا، مما يؤدي إلى إرتفاع أسعار هذه المواد، ويؤثر إستيراد المواد على الميزان التجاري للدولة وتتعرض إلى أزمات إقتصادية.

إذا تعرضت نوعية البيئة للتلوث، فالتكاليف التي يفرضها هذا التلوث تكون باهضة وتؤثر سلبا على التنمية وعلى إقتصاد الدولة، حيث يقدر البنك الدولي أن التكلفة السنوية للتدهور البيئي تتراوح ما بين 04% و 09% من الناتج المحلي في بعض الدول العربية ، وفي أوروبا الشرقية يقدر بـ 05% ، أما في بلدان منظمة التعاون الإقتصادي والتنمية، فيتراوح ما بين 02% و 03%[77].

وبالتالي فإن التحدي الذي يواجه أي دولة اليوم هو محاولة الموازنة بين الحفاظ على البيئة، التي توفر مقومات الحياة الأساسية من جهة والنمو الاقتصادي المرتبط بالنمو السكاني من جهة أخرى.

الفرع الرابع : أثر التهديدات البيئية على الأمن الاجتماعي

توجد الكثير من العوامل المتعلقة بالمجتمع تتأثر بالتهديدات البيئية، تكون لها علاقة مع السكان، فعندما لاتساعد الظروف على الإستقرار يكون هناك نزوح أو هجرة آلاف الأشخاص هربا من الظروف القاسية التي تسببت فيها التهديدات البيئية .

تساعد العوامل المناخية القاسية، كالتصحر، الفيضانات، والنقص في المساحات المزروعة إلى هجرة المزيد من النازحين أو اللاجئين، وهذا ما يعرف باللجوء المناخي، ويمكن أن تؤدي تلك الهجرة إلى مواجهات أو صراعات داخلية بين مختلف مكونات المجتمع الواحد أو تؤدي إلى نزاعات بين الدول[78] .

وتعتبر إفريقيا من أكثر القارات التي تعاني من تفشي الهجرة بسبب التغيرات المناخية، وبالتالي أن الهجرة السكانية لأسباب بيئية تعتبر من العوامل المؤدية إلى قيام النزاعات.

يوجد كذلك ما يعرف بالتغيرات المناخية البعيدة المدى، كالتصحر الذي يؤدي إلى تراجع في المعايير الحياتية، مما يجعل كلفة البقاء في تلك المناطق أغلى بكثير من كلفة الرحيل عنها .

كما تطرح الأبحاث حول التغير المناخي العالمي، عدة فرضيات محتملة قد تلزم الناس على النزوح من مناطق سكناهم، فارتفاع مستوى مياه سطح البحر الناتج عن تقلص حجم الطبقات الجليدية وذوبانها وتهديد المناطق الساحلية بالفيضانات تجعل من تلك المناطق عرضة لإخلائها من السكان [79].

وتشير تقارير المنظمات الدولية والاقليمية والمنظمات غير الحكومية الإنسانية إلى أن الأشخاص المتواجدين في البلدان الفقيرة، الذين هم عرضة لظروف صحية واجتماعية سيئة، كالبطالة، يكونون أكثر تأثرا بمخاطر التغيرات المناخية، حيث تؤدي هذه الظروف إلى مضاعفة الهجرة.

الخاتمــة

يعتبر الأمن البيئي من القضايا الأمنية غير التقليدية، التي ساهمت في توسيع وتعميق مفهوم الأمن.

تختلف تفسيرات الأمن البيئي تبعا للوحدة المرجعية المراد تأمينها، إذا تم إعتماد الدولة ككائن مرجعي، هنا يتعلق الأمر بالأمن الوطني، أما إذا تمركز حول الإنسان كوحدة مرجعية، هنا يتعلق الأمر بالأمن الإنساني.

عندما تهدد التغيرات البيئية أمن الدولة، فإن هذه الأخيرة ستقوم باتخاذ إجراءات تحافظ من خلالها على أمنها، ولكن هذه الإجراءات قد تسبب آثارا سلبية على الأمن الإنساني.

إن تفسير الأمن البيئي من منظور الأمن الإنساني قد يعتبر إعتراف بأن الأمن الوطني لايحقق حياة أفضل للشعوب، ومع ذلك هناك من يرفض الأمن الإنساني واعتبروه بمثابة إنحراف عن أهداف الأمن الوطني.

ورغم ذلك لايمكن أن ننكر أن مقاربة الأمن الإنساني تعتبر الأشمل والأوفر حظا في التعامل مع المخاطر المختلفة من أجل توفير حياة كريمة للإنسان.

من وجهة نظرنا نعتقد أن التهديدات البيئية تكون أكثر خطرا على الأمن الإنساني إعتبارا للتأثيرات العديدة والمختلفة، بالإضافة إلى أن تهديد الإنسان يؤدي إلى فنائه، وفناء الإنسان يعني فناء الحياة بأكملها .

نخلص من كل هذا أن الأمن البيئي يمثل مرجعية أساسية لمراقبة كل الأنظمة والقوانين، التي تجسد إستراتيجية بيئية مثالية لتحقيق الأمن والاستقرار للدولة والإنسان، ولكن للحفاظ على الأمن البيئي لابد من مراعاة ثلاث جوانب:

.الجانب الإستباقي لمنع ظهور مخاطر ومشاكل بيئية أو صراعات .

.الجانب الوقائي لمنع تفاقم التغيرات البيئية وتهديداتها .

.الجانب العلاجي لمعالجة الأضرار البيئية ومساعدة من تأثر بالتهديدات البيئية.

يجب كذلك تحسين وتطوير التشريعات البيئية والسياسات البيئية المتبعة، والهيئات القائمة على المسائل البيئية بما يتماشى والإتفاقيات الدولية، مع تحديد عقوبات صارمة لأي إعتداء على البيئة وأمنها، بالإضافة إلى سن قانون للجباية البيئية، خاصة للمنتجات والمنشآت الصناعية التي تشكل تهديدا للبيئة مع تفعيلها حتى لاتبقى القوانين مجرد حبر على ورق.

ضرورة ترشيد إستخدام الموارد الطبيعية وتطوير أساليب إستغلال وتنمية الطاقات المتجددة وغير المتجددة.

وأخيرا ضرورة إدارة المخاطر البيئية عن طريق إجراء بحوث ودراسات علمية باستعمال تكنولوجيات علمية متطورة .

الهوامش:

(1) - **إيهاب طارق عبدالعظيم** : أثر التشريعات الوطنية والقانون الدولي على تحقيق الأمن البيئي، مقال ضمن الملتقى العلمي بعنوان : الإستخدام السلمي للطاقة النووية وأثره على الأمن البيئي، خلال الفترة من 18 إلى 2014/03/20 ، المنامة، البحرين، ص 5 / 17 .

(2) - **خالد محمد القاسمي، وجيه جميل البعيني** : حماية البيئة الخليجية، التلوث الصناعي وأثره على البيئة العربية والعالمية، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، القاهرة 1999، ص 11.

(3) - **هشام بشير** : حماية البيئة في ضوء وأحكام القانون الدولي الإنساني، المركز القومي للإصدارات القانونية، الطبعة الأولى، القاهرة 2011، ص 10.

(4) - نفس المرجع، ص 11.

(5) - **طارق إبراهيم الدسوقي عطية** : الأمن البيئي : النظام القانوني لحماية البيئة، دار الجامعة الجديدة، 2009، ص 108.

(6) - **سيد محمدين** : حقوق الإنسان واستراتيجيات حماية البيئة، الوكالة العربية للصحافة والنشر والإعلان، الطبعة الأولى، القاهرة، 2006، ص 23.

(7) - أنظرالمادة 04 من القانون رقم 10/03 المؤرخ في 2003/07/19، المتعلق بحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة، الجريدة الرسمية عدد 43، المؤرخ في 2003/07/20.

(8) - **طواهرية منى** : نحو مقاربة جديدة للأمن البيئي وتحقيق التنمية المستدامة في الجزائر، المجلة الجزائرية للأمن والتنمية، العدد 11، جويلية 2017، ص 160.

(9) - **طارق إبراهيم الدسوقي عطية** : المرجع السابق ، ص ص 50 - 51.

(10) - نفس المرجع ، ص 52.

(11) - **MICHEL FREDERICK :** la securité environnemental : élements de definition, revue etudes internationales, vol 24 , N° 4 , dec 1993, P 761.

(12) - Ibid , P 764.

(13) - **مالك عوفي** : رهان الثورات ... تصاعد مشكلات الأمن غير التقليدي في المنطقة العربية، السياسة الدولية، ملحق تحولات إستراتيجية ، المجلد 46، العدد 186، أكتوبر 2011، ص 03.

(14) - **دير أمينة** : أثر التهديدات البيئية على واقع الأمن الإنساني في إفريقيا، دراسة حالة دول القرن الإفريقي، رسالة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2014/2013، ص 23.

(15) - نفس المرجع، ص 31.

(16) - **ALEXANDRA KNIGHT :** Global Environmental Threats Can The Security Concil Protect our Earth, New York University Law Review, Vol 80, N° 5, Nov 2005, P1550.

(17) - **MICHEL FREDERICK :** op Cit, P 762.

(18) - Ibid, P 763.

(19) - ظاهرة التغير المناخي موجودة على الموقع : www.mawdoo3.com

(20) - **عامر محمود طراف** : إرهاب التلوث والنظام العالمي، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، طبعة 9، بيروت 2002، ص 33.

(21) - نفس المرجع السابق ، ص 35.

(22) - **إبراهيم محمد التوم إبراهيم ، أحمد حمد إبراهيم الفايق** : المرجع السابق، ص 194 . موجود على موقع :
www.khartoumspace.uofk.edu.handle

(23) - **زنات السعيد** : دور الضرائب والرسوم البيئية في توجيه السلوك البيئي للمؤسسة الاقتصادية في الجزائر، دراسة حالة مجموعة من المؤسسات الاقتصادية بالمسيلة، ماجستير في علوم التسيير، فرع الإدارة البيئية في منظمات الأعمال، جامعة محمد بوضياف، المسيلة 2016 ، ص 125.

(24) - أنظر المرسوم التنفيذي رقم 336/09 المتعلق بالرسم على النشاطات الملوثة والخطيرة على البيئة، الصادر في 2009/10/20، الجريدة الرسمية، عدد 63، الصادرة في 2009/11/04 ، ص 35.

(25) - أنظر المادتين 76 و 77 من قانون 10/03 المتعلق بحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة، الصادر في 2003/07/19، الجريدة الرسمية عدد 43، الصادرة في 2003/07/20 ، ص 35.

(26) - الإحتباس الحراري موجود على موقع : www.ar.m.wikipedia.org

(27) - ما هو الإحتباس الحراري، مقال موجود على موقع : www.nawdoo3.com نشر في 2017/12/13 .

(28) - **عامر محمود طراف** : المرجع السابق، ص 39 .

(29) - نفس المرجع ، ص 39 .

(30) - **طارق إبراهيم الدسوقي عطية** : المرجع السابق، ص 372 .

(31) - نفس المرجع ، ص 372 .

(32) - نفس المرجع ، ص 372 .

(33) - تم التصديق على إتفاقية بازل عام 1989 من قبل 160 دولة، ودخلت حيز التنفيذ عام 1992، وتعد من الإتفاقيات التي أرست المبادئ الأساسية للبيئة، حيث يتفاوت تطبيقها بين دولة وأخرى، وفقا لإستراتيجيات إدارة النفايات .

(34) - **طارق إبراهيم الدسوقي عطية** : المرجع السابق ، ص 373 .

(35) - نفس المرجع ، ص 374 .

(36) - **عامر محمود طراف** : المرجع السابق ، ص 41 .

(37) - **خليل حسين** : قضايا دولية معاصرة، دراسة موضوعات في النظام العالمي الحديث الجديد،

دار المنهل اللبناني، بيروت، 2007، ص 510 .

(38) - **عامر محمود طراف** : المرجع السابق، ص ص 19 - 20 .

(39) - ظاهرة التصحر وتدهور الحياة النباتية، موجود في الموقع : www.fedoo.net.ecology.desertification

(40) - **عامر محمود طراف** : المرجع السابق، ص 19 .

(41) - **علي غليس ناهي السعيدي** : المفهوم والمنضومة الجغرافية بظاهرة التصحر، مجلة ميسان للدراسات الأكاديمية، المجلد الثامن، العدد 15، ديسمبر 2009، ص 169 .

(42) - **صبري محمد خليل** : مشكلة التصحر، أسبابها وأساليب حلها، موجود على موقع : https//: drsabrikhalil.wordpress.com نشر في 2013/02/13

(43) - نفس المرجع، على نفس الموقع .

(44) - **طارق إبراهيم الدسوقي عطية** : المرجع السابق ، ص 138 .

(45) - نفس المرجع، ص 740 .

(46) - المياه الجوفية بين عدم التجدد والإستنزاف موجود على موقع : www. aljazeera.net نشر يوم 2015/11/28

(47) - **MICHEL FREDERICK :** op Cit, P 753.

(48) - **طارق إبراهيم الدسوقي عطية** : المرجع السابق، ص 45 .

(49) - نفس المرجع ، ص 74 .

(50) - نفس المرجع ، ص 45 .

(51) - **MICHEL FREDERICK :** op Cit, P 759.

(52) - **بوسطيلة سمرة** : الأمن البيئي، مقاربة الأمن الإنساني، ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر3، 2013/2012، ص 97.

(53) - **طارق إبراهيم الدسوقي عطية** : المرجع السابق، ص 54 .

(54) - **دير أمينة** : المرجع السابق، ص 78 .

(55) - **طارق إبراهيم الدسوقي عطية** : المرجع السابق، ص 54 .

(56) - **الياس أبو جودة** : تداعيات التحديات البيئية على الأمن العالمي، منشورات مجلة الدفاع الوطني، العدد 83، كانون الثاني، 2013، موجود على موقع : www.lebarmy.gov

(57) - **طارق إبراهيم الدسوقي عطية** : المرجع السابق، ص 54 .

(58) - **بوسطيلة سميرة** : المرجع السابق، ص 94 .

(59) - نفس المرجع ، ص 100 .

(60) - أنظر تقرير لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي سنة 1994 .

(61) - **بوسطيلة سميرة** : المرجع السابق، ص 38 .

(62) - **بوسطيلة سميرة** : نفس المرجع ، ص 39 .

(63) - برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية الإنسانية العربية لعام 2009، تحديات أمن الإنسان في البلدان العربية، المكتب الإقليمي للدول العربية، بيروت، لبنان 2009، ص 19 .

(64) - **خديجة عرفة محمد أمين** : الأمن الإنساني، المفهوم والتطبيق في الواقع العربي والدولي، المملكة العربية السعودية، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الطبعة الأولى، 2009، ص 33 .

(65) - **بوسطيلة سمرة** : المرجع السابق، ص ص 41 - 42 .
(66) - **جعفري مفيدة** : اللبيئة والأمن ، ماجستير في القانون العام، تخصص حقوق الإنسان والأمن الإنساني، جامعة سطيف2 ، 2014/2013، ص 80 .
(67) - **إبراهيم محمد التوم إبراهيم وأحمد حمدي إبراهيم الفايق** : المرجع السابق، ص 172، على نفس الموقع .
(68) - **كلود فوسلر وبيتر جيمس ، ترجمة علا أحمد إصلاح** : إدارة البيئة من أجل جودة الحياة، مركز الخبرات المهنية للإدارة ، مصر 2001، ص 64 .
(69) - **جعفري مفيدة** : المرجع السابق، ص 90 .
(70) - نفس المرجع ، ص 98 .
(71) - **بن ناصر عيسى** : إنعكاسات العولمة على الأمن الغذائي في الدول العربية، مجلة العلوم الإنسانية، العدد 22 لسنة 2004، قسنطينة، الجزائر، ص ص 36 - 37 .
(72) - **زبيري وهيبة** : التهديدات البيئية وإشكالية بناء الأمن الغذائي، ماجستير في القانون العام، تخصص حقوق الإنسان والأمن الإنساني، جامعة سطيف2، 2014/2013، ص 34 .
(73) - **محمد البكوي** : حكامة تدبير مخاطر الأمن الإنساني بإفريقيا، التحديات والرهانات، دار ناشري للنشر الإلكتروني www.nashiri.info.politics and events ، 15 سبتمبر 2015 .
(74) - **جعفري مفيدة** : المرجع السابق ، ص 100 .
(75) - الأغذية المعدلة وراثيا ... وأثرها على البيئة، الفوائد والمضار . Environmental Reseach1.blo, 30 Mars 2011
(76) - **أحمد سالم** : الأغذية المعدلة وراثيا ... هل تسبب الحساسية والسرطان وتدمر البيئة. www.alraimedia.com, 30 Nov 2007
(77) - **دير أمينة** : المرجع السابق، ص ص 126 - 127 .
(78) - **VINCENT DESPORTES :** La Guerre Probable, Economica, 2eme Edition, Paris 2008, P 25 .
(79) - **الياس أبو جودة** : المرجع السابق، على نفس الموقع .